رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2056) السنة الثامنة - الاثنين (28) شباط 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في

استشهاد ٩ مواطنين واصابة العشرات في تظاهرات ٢٥ شباط

□ متابعة / المدى

كشفت إحصائية لمركز عمليات المحافظات في وزارة الداخلية، امس الأحد، أن عدد شهداء تظاهرة يوم الجمعة الماضي بلغ ستة متظاهرين وإصابة العشرات بينهم عناصر شرطة جراء صدامات مع الأجهزة الأمنية ووفاة ثلاثة حرقا.
وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي لـ"السومرية نيوز، إن "جميع التظاهرات التي انطلقت يوم الخامس والعشرين من شباط الحالي في جميع محافظات العراق طالبت بتحسين الخدمات"، مشيرا إلى أن "محافظتي البصرة وبابل ونينوى شدد المتظاهرين فيها على إقالة محافظيها".
وأوضح الأسدي أنه "وحسب إحصائية مركز عمليات المحافظات في وزارة الداخلية، فان محافظة بغداد كان عدد المتظاهرين بها ٢٦٠٠"، مبينا أن "٢٥٠٠ متظاهر شاركوا في تظاهرة ساحة التحرير ببغداد، فيما خرج ١٠٠ متظاهر في كل من مدينة الكاظمية وناحية الطارمية لتحسين الخدمات".
من جانبها، تدين المدى القمع الذي تعرض اليه المتظاهرون، وتعزي، في نفس الوقت، عوائل الشهداء، وتدعو الجرحى والمصابين لمراجعة مقر المؤسسة في بغداد.

أثارت ردود أفعال ساخطة ومطالبات بإعادة النظر فيها

خبراء لـ المدى: قانون كبار موظفي الدولة تكريس وشرعنة للفساد

□ بغداد / ليث محمد رضا

عد خبراء ومراقبون مسودة قانون كبار موظفي الدولة الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً بأنه تكريس لحالات الفساد المالي والإداري التي تضرب أطناب المؤسسات الحكومية، فيما طالبت أوساط أكاديمية ومجتمعية وإعلامية مجلس النواب بعدم إقراره وإعادته لإجراء تعديلات تنسجم وحجم المطالبات الشعبية الأخيرة ولاسيما التي تضمنتها تظاهرات يوم الجمعة الماضي في بغداد والمحافظات الأخرى.
وكان مجلس الوزراء أقر في وقت سابق من الأسبوع الماضي مسودة قانون كبار المسؤولين في الدولة والموظفين في الجهات المرتبطة بالرئاسات الثلاث وإرسال نسخة منه الى مجلس النواب لغرض إقراره في وقت لاحق.
وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ(المدى) إن مسودة هذا القانون ستفضي الى تفاوت بالدخول بين صغار الموظفين وأصحاب الدرجات العليا.
وأضاف انطون:"كنا نأمل تشريع قانون يتضمن تعديلاً للرواتب بشكل كلي حسب اعتبارات الخدمة والشهادة لكل موظفي الدولة ليعمل على تقليل التفاوت الطبقي وتحقيق القناعة والاكتفاء لدى الموظف سعياً للحد من حالات الفساد المالي والإداري".
فيما وصف أستاذ الاقتصاد الكلي في الجامعة المستنصرية الدكتور ستار البياتي مسودة قانون رواتب كبار موظفي الدولة بأنه شرعنة لحالة غير منطقية ولا موضوعية، في وقت تتعالى دعوات الجماهير ولاسيما الطبقات الفقيرة وصغار الموظفين لخفض رواتب كبار الموظفين سعياً لتحقيق العدالة والمساواة.
من جانبه قال استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة النهرين الدكتور عبد علي المعموري ل(المدى):ان هذا القانون تكريس للفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول وسوء استخدام الموارد، متسائلاً كيف يمكن لجهة ان تقر هكذا مشروع قانون وهل هي فعلاً ممثلة للشعب، داعياً المسؤولين ان يعيدوا النظر في رواتبهم في ظل حالات الفقر التي يعيشها الشعب العراقي.
وطالب المعموري وفي ضوء الأوضاع الراهنة والمتوقعة الطبقة السياسية والأحزاب إعادة قراءة الوضع العراقي والتشريعات والامتيازات بعقلية مفتوحة تراعي ان الجالس على الكرسي ليس باقياً للأبد، وعليه ان يسن سنة حسنة لأنه يتعامل مع الأموال التي تمثل قدرة العراق وملك الشعب والتاريخ الذي لن يترك أي حالة دون توصيف.
من جانبه، قال مستشار مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الدكتور ستار البياتي ل(المدى):ان الرواتب والأجور وتعزيز القدرة الشرائية لدى المواطن يفترض ان تؤكد سلم تكامله مع وجود فارق طبيعي بين مستوى وآخر مع الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الموقع والمسؤولية والشهادة.

□ تفاصيل ص ١٠

□ مزارعتان عراقيتان تجمعان محصول ارضهما على اطراف بغداد.. عدسة ادهم يوسف

المفوضية: مستعدون لانتخابات الأقضية

□ متابعة / المدى

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أمس الأحد، عن استعدادها لإجراء انتخابات الأقضية والنواحي في حال طلب منها ذلك، مبينة أن موعد إجراء الانتخابات سيتم تحديده بعد الاتفاق مع مجلس النواب.
وقال المتحدث باسم المفوضية القاضي قاسم العبودي لوكالة كردستان للأنباء إن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لديها دراسة بشأن المدة الزمنية، والميزانية، وقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي ستقدمها إلى مجلس النواب".
وأوضح العبودي أن "المفوضية تنتظر أن يصدر مجلس النواب قانونا ينظم الانتخابات في الأقضية والنواحي كي تشرع المفوضية بإجرائها"، مبينا أن "المفوضية اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات".

□ التفاصيل ص٢

2 السلم والتضامن يأسف على تعامل الحكومة مع مطالب العراقيين المشروعة

الافتتاحية

حول مفهوم الديمقراطية.. بين الشعب والسلطات

ثقافتان في حالة تصادم

بقلم / فخري كريم

ـ ١ ـ

كما هو الحال في معظم دول المنطقة فإن الدولة العراقية لم تألف عبر تاريخها نظاما ديمقراطيا، بمعنى نظام يتوفر على بنية مؤسسية ومنظومة تشريعية وبيئة سياسية اجتماعية متكاملة ديمقراطيا ويمكن الاعتداد بها بين الأنظمة الديمقراطية التي عرفها العالم في أماكن أخرى غير منطقتنا.
لا يمكن أن نسمي التجربة النيابية في العهد الملكي على أنها تجربة ديمقراطية، أو حتى مرحلة مؤسسة لديمقراطية قابلة للتطور والنضوج..كانت تلك التجربة شكلا فوقيا لهضم التصارع بين مراكز قوى تشكل بمجملها حواشي للسلطة الملكية، وكان الهامش المحدود لقوى ليبرالية وطنية لا يكفي لإسباغ صفة الديمقراطية على النظام آنذاك..فيما كانت ملايين العراقيين لا صلة لها بذلك التكوين السياسي الملكي الهجين ولا بديمقراطيته المزعومة..
وحتى تجربة ما بعد ١٩٥٨ والتي كانت وعدا بحياة أخرى، وبنظام برلماني وبدستور يحفظ الصفة الديمقراطية للدولة، حتى هذه التجربة لا يمكن الآن التعويل عليها، فهي، ولظروفها المعروفة والتآمرات التي أحاقت بها ولضعف خبرات العسكر في الإدارة وألاعيب السياسة، بقيت بحدود الوعد الذي أنهته الدكتاتورية الفاشية بانقلاب ١٩٦٣.
لقد كنا مبكرين بدخول مرحلة حركة التحرر الوطني وأنظمة الديمقراطية الثورية..وكنا مبكرين أيضا في خسارة الديمقراطية من جانب وخسارة الثورية من جانب ثان، وذلك بصعود قوى، مزجت ما بين الفاشية السياسية وطغيان النزعة العسكرية ورُغبتها بالاستئثار بالسلطة، وهو الحال الذي انتهت إليه معظم، إن لم نقل جميع، تلك التجارب التي ابتدأت بنزوع ثوري للتحرر وبوعود لبناء دول وطنية محترمة وتحترم مواطنيها، وانتهت إلى هيمنة أفراد أو أحزاب أعادت التاريخ والدول والمجتمعات إلى ما قبل العصر الحديث.
دخلنا في التنازع بين مراكز الاستقطاب الدولي، أو أُدخلنا فيه، وكانت الحصيلة متماثلة بالنسبة لمن شاء الوقوف مع القطب الأمريكي والأوربي، إيران الشاه مثلا، ولمن شاء الوقوف مع القطب السوفيتي الاشتراكي، مصر عبد الناصر مثلا، فالبلدان، وهما مثالان قابلان للتعميم، لم ينجحا في التأسيس لدولة ليبرالية ديمقراطية (إيران) ولا دولة اشتراكية ثورية (مصر)..وقد انتهيا إلى مركزية شمولية دكتاتورية، الشاه وعبد الناصر، انتهت إلى ما انتهت إليه.. ولم يكن العراق بعيدا عن هذا التوصيف الذي عاشه بشكليه، في الملكية وما بعدها، وانتهى إلى أبشع أنماط الدكتاتوريات التي سحقت بطريقها كل شيء: الدولة والقوميات والطوائف والحزب والعائلة، وصولا إلى تدمير نفسها وسلطتها.
في الكثير من المراحل كان الوعي الاجتماعي منشطرا بين التعبير عن حاجته إلى الحريات وبين احتقاره للديمقراطية وتوصيفها على أنها نظام سياسي لحماية القوى المستأثرة بالسلطة..فيما كانت الحياة الحزبية المحلية، بوصفها حاضنة لنزعات المعارضة والاحتجاج ضد القمع والطغيان واحتكار السلطة، تزهد، هي الأخرى بتقاليد العمل الديمقراطي داخل الحياة الحزبية، لتكون الانشقاقات والانقسامات داخل الحزب الواحد معادلا لانشطار الدول وتمزقها وتفتتها على أيدي السلطات.
لقد بقيت الديمقراطية مجالا بعيدا عن متناول الدولة، كما هي بعيدة عن أنظمة الأحزاب..وبالتالي فهي بعيدة عن التفكير الاجتماعي.
كانت المعارضات تذهب إلى مفاهيم، من مثل العدالة والحريات وتكافؤ الفرص والاستقلال الوطني..وكان لاحتكار اليسار الاشتراكي أولا واليمين الإسلامي ثانيا لشارع المعارضة الوطنية، ولظروف تاريخية لها صلة بنضج المجتمعات والوعي، مسؤوليته عن غياب الثقافة الديمقراطية ومن ثم السلوك الديمقراطي في ثقافة المجتمع.
وفيما كان العالم في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات في القرن الماضي يقف على صدمة الانهيارات الكبرى في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وهي انهيارات يتحمل جانبا من مسؤوليتها الجمود العقائدي للسلطات وطغيانها وتخلفها، وتحول الإرادة الشعبية هناك نحو أشكال لم تتبلور بعد من الديمقراطية..في هذا المناخ، كان العراق ينحدر على يد الدكتاتورية في نفق التدمير والاستبداد وشهوة الحرب والتمدد ومن ثم تحطيم كل شيء والإجهاز على ما تيسر من بنى دولة كانت تريد أن تكون حديثة على المستوى المعماري والتعليمي والصحي في الأقل.
انتهينا إلى لحظة ٢٠٠٣، سقوط دولة وانهيارها، واعتماد على قوة أجنبية لاجتثاث دكتاتورية لم تنفع أنهار من الدم العراقي في اجتثاثها وإنْ أنهكتها وقوّضتها وعرّت دمويتها، مؤسسات محطمة..وبلد بدا مشرع الأبواب على كل الأفاقين الضائقين ذرعا بحياة الطغيان في أوطانهم ووجدوا في العراق المحتل فرصة للموت والانتحار، وبالتالي العمل على تعويق فرصة يريد العراقيون الإمساك بها كعزاء عن ماض تولى وحاضر محطم، أملا في مستقبل أدركوا أن لا قيمة له من دون ديمقراطية.
دخلنا هذه اللحظة بعد عقود من الانغلاق عن العصر..عقود شهد فيها العالم أعظم الثورات: ثورة الجينات وثورة الاتصالات وانفجار المعلومات والعولمة..
دخلنا لحظة.. وأردنا بها أن نعود إلى العصر..وبفعل خبرتنا الباهظة مع دكتاتورياتنا وحرماننا وظلمنا وتهميشنا وعزلنا وجدنا أنفسنا نضع أيدينا على خيار الديمقراطية..إن خبرتنا التاريخية مع مصائبنا كانت كافية لتهدينا إلى قيمة الحرية، حريتنا مع أنفسنا ومع بعضنا ومع الآخرين..
اخترنا الديمقراطية..وكان علينا جميعا أن نتبارى مع بعضنا من أجل أن نكون بمستوى اللحظة التاريخية، أن نكون ديمقراطيين ومؤسسين لديمقراطية كثيرا ما احتقرناها، وكثيرا ما نأينا بأنفسنا وأحزابنا وعائلاتنا ومجتمعنا عنها.
كانت كل معضلة نواجهها بعد ٢٠٠٣ اختبارا لديمقراطيتنا.
وما أكثر معضلاتنا بعد ٢٠٠٣..
أردنا أن نعوض غياب السلطة ونشكل سلطة وطنية، فعاد كثير منا إلى فكرة الاستئثار وكسب كل ما يمكن كسبه من سلطة يراد تأسيسها..فكانت الفكرة الديكورية لمجلس الحكم، إلى جنب حاكم الاحتلال المدني بريمر وأخطائه أو سوء نياته القاتلة!!
بدأنا، مع مجلس الحكم، بزرع بذور التحاصص الذي لا علاقة له من قريب أو بعيد بتمثيل المكونات..
احتجنا إلى دستور ينظمنا ويفصل في ما بيننا، فجعلناه حمّال أوجه ليرضي الجميع ويغيظهم على حد سواء.
وبدأنا مع هذا الدستور نراكم مشاكلنا..
لا ديمقراطية بلا انتخابات..ولا انتخابات بلا قانون..
لفلفنا قانونا ينظم الانتخابات..لا مثيل له مفصلا لاستيعاب وتثبيت المحاصصة، وليس تمثيل المكونات.
وحتى إذا ما أجرينا الانتخابات، واختبرنا قانوننا..عدنا واحتلنا عليه بالجلسة البرلمانية المفتوحة..
قلنا لا بأس..هذه حياة سياسية تنتظم بتطور الخبرات ومرور الوقت..لكن لدينا ثروة لنطورها، لدينا النفط..لتتحرك الحياة ومعها يتحرك كل شيء..فأحبطت إرادات ومصالح الجوار، عبر ممثليها المحليين، مشروع قانون النفط والغاز وأرجأته على رفوف البرلمان..
لقد وضعنا أنفسنا في (ديمقراطية) تعيق أكثر مما تيسر..
لم تكن المشكلة في الديمقراطية..كنا ندرك أن المشكلة في مكان آخر، في النوايا ولا اطمئنان الكثيرين ورغبة آخرين في فرض الرأي والذات، الذات التي تستعير تسمية المكونات، طوائف وقوميات وأديانا، شعارا لتمرير المصالح الحزبية والشخصية والأسرية..
أرجأنا التفكير بقانون للأحزاب..وجميعنا يدرك أنه لا يمكن لانتخابات ديمقراطية ومؤمنة بقيم الديمقراطية من دون قانون للأحزاب..دخلنا انتخابات ومن دون هذا القانون..
ولو عدنا إلى قوانين الكثير من الأحزاب لوجدنا أنه (قانونها) وإستراتيجية عملها لا تستقيم والديمقراطية..تفكير شمولي ورؤية لدولة شمولية ما زالا يتحكمان بمفاهيم كثير من الأحزاب التي تنظر إلى الديمقراطية كدابة يجري العبور على ظهرها إلى الدولة الحلم.
كانت المشكلات تتراكم..وكان الشعب ما يزال يثق بالأفق الذي تطلع إليه بعد ٢٠٠٣..لكننا الآن أمام لحظة حاسمة، لحظة العراق والمنطقة بعد ٢٠١١..فأين نحن؟

□ التتمة بعدد الغد

التحقيق في أحداث ٢٥ شباط

"الشباب" يحذر من تسييس الاحتجاج

□ متابعة / المدى

أعلن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، أمس الأحد، عن تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث تظاهرات الجمعة في الموصل، محملا قوات الجيش مسؤولية إضرام النار بمبنى المحافظة، فيما دعا إلى التحقيق في ما تعرض له المتظاهرون في عموم المحافظات.
وقال رئيس البرلمان اسامة النجيفي خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان إن "البرلمان العراقي شكل، أمس الأحد، لجنة للتحقيق في أحداث التظاهرات التي شهدتها مدينة الموصل، الجمعة الماضي، مؤكدا أن "اللجنة حظيت بموافقة رؤساء الكتل السياسية وستباشر عملها خلال الأيام القليلة المقبلة".
وشهدت محافظة نينوى، الجمعة الماضي، تظاهرة حاشدة للمطالبة بتوفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وإقالة المحافظ، كما أضرم المتظاهرون النار بمبنى المحافظة، الذي أكد شهود عيان أن رئيس البرلمان اسامة النجيفي وشقيقه اثيل النجيفي كانا داخله لحظة وقوع الحريق، فيما سقط عدد من المتظاهرين بين قتيل وجريح بنيران القوات الأمنية قرب مبنى المحافظة.
وكانت وكالة السومرية نيوز نقلت عن مصادر أمنية وطبية عراقية قولها إن حصيلة ضحايا التظاهرات التي شهدتها المحافظات العراقية يوم الجمعة الماضي بلغت، ثمانية قتلى من المتظاهرين، فيما أصيب ٢٢٧ بينهم ٨٠ عنصر أمن بجروح مختلفة، مشيرة إلى أن المصابين موزعون على المستشفيات في المحافظات ويخضعون للعلاج. إلى ذلك، رفض المتحدث باسم (تظاهرة الشباب) أمس الأحد، الاتهامات التي وجهتها جهات حكومية بتسييس تظاهرات يوم الجمعة الماضي، مطالبا بانضمام ودعم مزيد من رجال الدين العراقيين الى تلك التظاهرات، فيما طالب آخرون بتوحيد جهود التظاهرات المقبلة وضبط النفس بشكل اكبر.
وقال ثائر العراقي لوكالة كردستان للأنباء "خرجنا في جمعة الغضب احتجاجاً ضد الفساد، ولم تكن تظاهراتنا تابعة لأية جهة سياسية او حزبية كما اتهمتنا الحكومة" لافتا الى أن "تظاهراتنا نابعة من الشعب العراقي، ومن أجل الوطن العراقي لا غير وهو شعار رفعناه لإفشال تلك التصريحات بالضد من التظاهرات".

□ التفاصيل ص٢

2 بعد يوم الغضب العراقي.. المثقفون يقمعون

6 القذافي يواصل ارعاب الليبيين متشبثاً بالسلطة

الاتحاد يدين قمع المتظاهرين

أدباء العراق: سلطة واعية ولدت في الشارع العراقي

□ بغداد / المدى

أعلن اتحاد أدباء العراق عن تضامنه ووقوفه إلى جانب مطالب الشعب العادلة، داعياً إلى الاستجابة السريعة للسلطة الجديدة التي ولدت في الشارع. بحسب بيان صدر عن الاتحاد.
وأفاد بيان اتحاد أدباء العراق : الاتحاد يدين مظاهر القمع التي تعرضت لها المسيرات الشعبية من قبل الأجهزة الأمنية، ويدين محاولات التهويش المضللة التي سبقت التظاهرات التي كان القصد منها وأد الحركة الاحتجاجية الجماهيرية" مطالباً بـ"إطلاق سراح جميع المعتقلين من أدباء وإعلاميين ومثقفين ومواطنين.
وأشار البيان إلى أن الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق يعبر عن تضامنه مع انتفاضات وثورات واحتجاجات الجماهير في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا التي أنهت والى الأبد خرافة النظام العربي، نظام الاستبداد الشمولي وتوريث الحكم والفساد والاستهانة بمطالب الشعوب، وفتحت الطريق أمام بناء مجتمعات ديمقراطية حقيقية تؤمن بمبادئ حقوق الإنسان.
وأضاف أننا "نحيي الجماهير الشبابية التي كان لها شرف قيادة هذه التحولات ونهيب بزملائنا وأشقائنا من الأدباء والفنانين والإعلاميين والمثقفين العرب إلى الالتحام بحركة التغيير الديمقراطي هذه وتحقيق توأمة عضوية مع الحركات الشعبية والشبابية لإغناء هذه الحركات بالبعد الفكري والتنويري ولقطع الطريق أمام سماسرة السياسة من وصوليين وانتهازيين لركوب هذه الموجات الثورية، وإفراغها من جوهرها الحقيقي لصالح فئات أو شرائح معينة".
وتابع أن "أدباء العراق وكتابه ومثقفيه يعربون عن وقوفهم إلى جانب التظاهرات والحركات الاحتجاجية المشروعة التي شهدها الشارع العراقي في الخامس والعشرين من شهر شباط الجاري التي جاءت احتجاجاً على غياب العدل الاجتماعي واستشراء مظاهر الفساد السياسي والإداري في الكثير من مؤسسات الدولة والذي أدى إلى تردي الخدمات واستفحال ظواهر البطالة والأمية والفقر".
ودعا البيان "جميع المسؤولين في الدولة إلى الاستجابة لجميع مطالب أبناء شعبنا وشرائحه المتنوعة والضرب بقوة على مكامن الفساد والخلل والمحسوبية التي شوهت الجوهر الديمقراطي للتجربة العراقية والتي تحولت إلى إقطاعيات لعدد من الأحزاب والكتل السياسية والدينية والقومية".
وطالب "بالاستجابة السريعة لمطالب المثقفين العراقيين التي ظلت معلقة ومهملة، ورفع سيف التهديد المسلط على رقاب الأدباء والفنانين والذي يعرض حرية التعبير والتنوع إلى خطر المصادرة بفعل مواقف متخلفة لتحريم الكثير من الفنون الراقية مثل الرسم والمسرح والسينما والموسيقى والغناء والنحت وهي أمور تتعارض وجوهر الدستور الدائم القائم على أساس بناء مجتمع مدني ديمقراطي تعددي.
ولفت البيان إلى أن "سلطة جديدة قد ولدت في الشارع، وهي سلطة رقابة واعية وينبغي احترامها والتفاعل معها بايجابية وجدية، لأنها يمكن أن تكون أداة للبناء والتغيير نحو الأفضل ولاستئصال مظاهر الفساد والإخفاق، ووسيلة لتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية".

احتجاجا على اعتقال أربعة صحفيين عراقيين

مدير مكتب المدى في الناصرية يرفض منحة المالكي

□ بغداد / المدى

أعلن مدير مكتب صحيفة (المدى) رفضه لمنحة رئيس الوزراء الخاصة بالصحفيين وذلك احتجاجا على استخدام العنف في تفريق المتظاهرين والتضييق الإعلامي واعتقال عدد من الإعلاميين على خلفية تغطيتهم ومشاركتهم في تظاهرة الجمعة ٢٥ شباط.
وقال الصحفي حسين العامل في بيان نشره عبر موقعه على الفيس بوك:" انا الصحفي العراقي حسين العامل ارفض منحة رئيس الوزراء نوري المالكي الخاصة بالصحفيين وذلك احتجاجا على التضييق الإعلامي والممارسات القمعية في تظاهرات يوم ٢٥ شباط والتي طالت عدداً من زملائنا الإعلاميين ومن بينهم زميل لي في جريدة المدى العراقية.
واتهم أربعة إعلاميين عراقيين السبت في مؤتمر صحافي السلطات العراقية باعتقالهم وتعريضهم للتعذيب قبل إطلاق سراحهم بعد مشاركتهم في تظاهرات الجمعة.
وقالوا إنهم "تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب من قبل عناصر استخبارات الفرقة ١١ واجبروا على التوقيع على أوراق لا يعرفون محتواها".
والإعلاميون الأربعة هم حسام السراي مسؤول القسم الثقافي في جريدة الصباح الجديد، وعلي عبد السادة مسؤول القسم السياسي في جريدة المدى، وهادي المهدي المخرج والإعلامي في إذاعة ديموزي، وعلي الموسوي المحرر الثقافي في جريدة الصباح.
وكان "يوم الغضب" الاحتجاجي على تقصير الحكومة، تحول الجمعة الماضي إلى أعمال عنف حصدت أربعة عشر متظاهرا بالرصاص في كل أنحاء البلاد خلال مواجهات مع قوات الأمن.
واعتبر عدد من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني وعدد من الإعلاميين السبت أن حرية التعبير في العراق "تمر بأسوأ أيامها في البلاد".

قال إن سنوات مرت بالوعود غير المتحققة

فخري كريم: صبر العراقيين ينفد وغضبهم لا يستعدي النظام

□ بغداد / المدى

ميز رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون الاحتجاجات العراقية عن تلك الجارية في المنطقة العربية، بأنها تستهدف، أساسا، إصلاح النظام الديمقراطي وتخليصه من الشوائب والأخطاء.
وقال فخري كريم انه من الصعب بمكان القول ان النظام العراقي ليس ديمقراطيا، وان على الحركات الشبابية العراقية الانتباه لمحاولات تحريف المسار المطلبي والمدني.
جاء ذلك خلال مقابلة أجراها الزميل نبيل جاسم عبر فضائية السومرية ليلة الجمعة الماضية.
وأوضح أن صبر الناس قد نفد، وأننا في السنة الثامنة للتغيير وهذه السنوات كلها ارتبطت بالدعوة للصبر والوعد بانجازات كبيرة جدا لصالح المواطن.
وأشار أيضا إلى أن الفساد لا دين له ولا وطن له ولا قومية له، وبالتالي أين ما يجد الفساد فرصة أو بيئة سيتحرك والبيئة في العراق ملائمة أكثر من أي دولة في العالم، وقال:"أتابع ما يجري في العالم، نيجيريا فيها نوع من الفساد والبلدان الأفريقية الأخرى، لكن في العراق وبسبب الثروات وبسبب الفراغ الذي جرى بما يتعلق بتكوين الدولة بسبب أن الدولة لا تزال ومؤسساتها طور التكوين ولم تتبين ملامحها بشكل واضح جدا".
وفي شأن الثورات والاحتجاجات العربية، قال كريم إنها كانت غائبة عن بال، ليس فقط الحكام الذين استهدفوا بهذه الثورة، وإنما حتى عن بال الأحزاب والقيادات السياسية التقليدية في العالم العربي بكل تياراته.
وأشار إلى أن حكام العالم العربي دون استثناء اهتموا بترتيب وضع القوات العسكرية، وهنالك أنظمة أخرى لم تكتف بهذا الأمر إنما بنوا مؤسسات خاصة ترتبط بهم مباشرة سواء بصيغة حرس جمهوري او حرس خاص الخ.
وتابع:"الأنظمة الأكثر بطشا مثل نظام صدام حسين والذي ركز منذ البداية على ثالوث الأمن والإعلام والعسكر ولهذا نلاحظ انه كان دائما معنيا بهذه الأجهزة منذ البداية، فالتركيز على هذه المؤسسة غيب عن بال الجميع القدرة والإمكانية لجماهير تأخذ الأمور بيدها وهي تقود التغيير، فكل الأحزاب كانت تعتمد على التغيير من قبل المؤسسة العسكرية وليس الاعتماد على الجماهير".

□ الجزء الأول من الحوار ص٣